قضايا سياسية

اسم المقال: دور جامعة الدول العربية في مواجهة الازمات العربية بعد عام 2011
اسم الكاتب: أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7602
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور جامعة الدول العربية في مواجهة الازمات العربية بعد عام 2011[▽]

The role of the League of Arab States in confronting the Arab crises after 2011

ا.م.د. اركان ابراهيم عدوان[(*)] Assist.prof.Dr. Arkan Ibraheem Adwan

الملخص:

تناول البحث دراسة دور جامعة الدول العربية في مواجهة الازمات والصراعات التي واجهتها بعض الدول العربية بعد عام 2011، لبيان مدى فاعليتها في اداء واجباتها تجاه الدول الأعضاء، من خلال التعرف على ظروف تأسيسها وأهم أهدافها، وموقفها من الأزمات العربية خلال فترة الدراسة، ومن ثم تقييم أدائها في مواجهة هذه الأزمات، وقد توصلت الدراسة الى ضعف وعدم فاعلية الجامعة في إدارة الموقف تجاه الدول العربية الأعضاء، وأنها باتت كيانا تابعا يحقق مصالح بعض الدول والجهات الاقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول، الأزمة السورية، ليبيا، عاصفة الحزم، السودان، غزة.

Abstract:

The research examined the role of the League of Arab States in confronting the crises and conflicts that some Arab countries faced after 2011, to demonstrate the extent of its effectiveness in performing its duties towards member states, by identifying the circumstances of its founding and its most important objectives, and its position on the Arab crises during the study period, and then evaluating its performance in Managing these crises. The study concluded that the League was weak and ineffective in managing the situation towards the Arab member states, and that it had become a subordinate entity that fulfilled the interests of some countries and regional and international powers.

Keywords: League of Nations, Syrian crisis, Libya, Decisive Storm, Sudan, Gaza.

[▽] تاريخ التقديم : 2024/3/12 تاريخ القبول: 2024/4/8 تاريخ النشر: 2024/6/30

[(*)] جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. arkan_adwan@uoanbar.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة:

تعد جامعة الدول العربية من أهم المنظمات الدولية الإقليمية، كونها تضم في عضويتها اثنان وعشرون دولة، تمتلك بعضها امكانيات مادية والمعنوية مهمة، وتقع بعض دولها في اهم الاقاليم الجغرافية، والتي يمكنها من خلال استثمار ما تمتلك سواء من موارد او موقع جغرافي او حتى كتلة بشرية كبيرة ومتجانسة من لعب أدوار مؤثرة ليس فقط على مستوى اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بل حتى على المستوى العالمي.

هذا فضلا عن الامكانيات المادية الناتجة عن الدعم والمساهمات المالية والمعنوية المقدمة لها من قبل الدول الأعضاء، من أجل دعمها للقيام بواجباتها تجاه أعضائها، وفقا لما نص عليه ميثاقها الذي يعد بمثابة الدستور المنظم لواجباتها وحقوقها على الدول الاعضاء، وبالمقابل يحدد حقوق الاعضاء التي من أجلها تنازلوا عن جزء من سيادتهم (وان كان بسيطاً أو هامشياً)، من خلال الالتزام بتقديم الدعم المالي، وحضور الاجتماعات الدورية، واستضافة فعالياتها، والسماح للجهات المختصة فيها بالإشراف والرقابة على الانتخابات النيابية التي تجري في بعض الدول العربية... وغيرها من الصلاحيات التي منحتها الدول الاعضاء للمنظمة من أجل دعمها، وتسهيل أداء أعمالها. وبالتالي، تسعى الدراسة الى تحليل ومناقشة دور الجامعة العربية في مواجهة وادارة الازمات التي شهدتها بعض الدول العربية، من أجل تقييم أدائها في ممارسة واجباتها الاساس تجاه الدول الأعضاء.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال التعرض لقضية تستحق الدراسة والمراجعة، تتعلق بتقييم دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات التي شهدتها بعض الدول الاعضاء خلال فترة الدراسة، فعلى الرغم من أنها تعد من أقدم المنظمات الدولية من حيث التأسيس، وعلى الرغم من أن وجودها يفترض ان يمثل الاطار التنظيمي الرئيس الذي يحقق مصالح الدول الاعضاء وفقا لميثاقها الذي ينص في موادّه على مسائل مهمة تتعلق بالقضايا الدفاعية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، الا انها لم تحقق الحد الأدنى منها في سياساتها وموقفها تجاه الأزمات التي شهدتها بعض الدول العربية.

أهداف البحث: ومما تقدم فإن الهدف الاساس من البحث يكمن في ضرورة مناقشة دور جامعة الدول العربية، وبيان عدم قدرتها على تحقيق ولو جزء بسيط من المهام التي كان من المفترض أن تقوم بها،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبالأخص تجاه بعض الدول الأعضاء التي شهدت وتشهد العديد من الأزمات، والتي تهدد بعضها في بقائها كدول مستقلة وذات سيادة.

اشكالية البحث: مقابل كل الدعم المقدم من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ماذا قدمت الجامعة لأعضائها بالرغم من مرور (79 عاما) على تأسيسها؟ ومع كل ما شهدته الدول العربية من أزمات وحروب وصراعات، فإن التساؤل المركزي للدراسة يدور حول الدور الذي لعبته الجامعة العربية في مواجهة الأزمات العربية منذ عام 2011 رغم تعقيدها وتعدد الأطراف الفاعلة فيها وتداعياتها؟ والذي يثير لنا مجموعة من التساؤلات الفرعية الأتية:

1- ما هو موقف الجامعة العربية من الأزمات العربية خلال فترة الدراسة؟
2- ماذا قدمت للدول الاعضاء لمعالجة الازمات التي حدثت فيها؟
3- وكيف يمكن تقييم دورها في التفاعل مع هذه الأزمات؟

فرضية البحث:

يحاول الباحث اختبار الفرضية التي تقول، بأن جامعة الدول العربية فقدت مكانتها وأصبحت عبارة عن مؤسسة تشكل عبئاً، أكثر من كونها سنداً للدول الأعضاء.

منهجية البحث:

من أجل الاجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار فرضية الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال رصد بعض الحالات وتحليلها، ومن ثم الوصول الى تفسير شامل لتقييم فاعلية الجامعة العربية من خلاله، فضلا عن المقارنة بين بعض النماذج من أجل الاجابة عن التساؤلات البحثية المطروحة.

هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسة، جاء المحور الاول بعنوان: الجامعة العربية ظروف التأسيس، النهج والسلوك. أما المحور الثاني فقد حمل عنوان: موقف الجامعة العربية من أزمات الدول الاعضاء. بينما تناول المحور الثالث: تقييم أداء الجامعة العربية في مواجهة الأزمات العربية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً: الجامعة العربية (ظروف التأسيس، النهج والسلوك)

تعد جامعة الدول العربية من اقدم المنظمات الدولية الاقليمية والتي تأسست كمشروع وحدوي يضم الدول العربية التي حصلت على استقلالها منذ منتصف القرن العشرين، وكان من المفترض ان تتحول الى كيان وحدي يضم جميع الدول العربية، وتعمل على اذابة الفوارق والخلافات بين الدول الاعضاء، وتقديم المساعدات اللازمة للحفاظ على سيادة واستقلال الدول العربية. وبالتالي تعددت الاجهزة الادارية للجامعة العربية وفقا للاختصاصات المختلفة والمهام الملقى على عاتقها، والتي كان من المفترض ان تنعكس على الدول الاعضاء.

وحقيقة الأمر ان قوة أو ضعف اداء وفاعلية أي تنظيم دولي على مستوى السلوك الواقعي تعتمد على عدة عوامل قد تكون حاسمة في تحديد فاعلية هذا التنظيم من عدمه، وتعد عوامل رئيسة في تحديد مستقبله وتطوره بالشكل الذي يتناسب مع المهام التي تأسس من أجلها، وأهمها قوة ومكانة الدول الأعضاء المؤسسين للمنظمة والذي يشكل الهيكل الاساس لها. وفي واقع الأمر فإنه من الناحية النظرية فإن الدول العربية مجتمعة تمتلك الأساس الجيد لبناء كيان دولي فاعل وقوي؛ فمن الناحية الجغرافية تزيد مساحة الوطن العربي عن (13,7) مليون كيلومتر مربع، وهو بذلك أكبر من مساحة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعة بنحو (3) ملايين كم، مع الخاصية المميزة لهذه الرقعة الجغرافية الكبيرة باحتوائها على مصادر عديدة للطاقة، فضلا عن المناخ الملائم لكافة أنواع الأنشطة الزراعية والصناعية، فضلا عن الطابع البشري الذي يتميز بقدر كبير من التجانس[1]، بمعنى أن الدول العربية تمتلك مقومات القدرة على التأثير والفاعلية، فيما لو تم توظيفها بشكلٍ سليم، وهو ما كان يجب أن يقع على عاتق الجامعة العربية بالأساس.

أما بخصوص الامر الثاني الذي يؤثر في قوة وفاعلية المنظمات السياسية الدولية فهو مدى الدعم والصلاحيات الممنوحة للمنظمة من قبل الدول الأعضاء؛ فكلما كانت الدول جادة وحريصة على ان تعطي المنظمة الصلاحيات الكاملة والسلطة للقيام ببعض المهام وتدعمها في ذلك، فإن النتيجة ستكون بالضرورة لصالح قوة وفاعلية المنظمة، كونها تستمد السلطة والقوة من قبل الدول الأعضاء، وحتى

([1]) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، عمان/ الاردن، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى – الاصدار الثاني، 2010، ص 118.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الشخصية القانونية الدولية التي تمتلكها فهي جاءت كنتيجة فعلية ومباشرة لشخصية الدول المؤسسة لها[1].

وبالنسبة للجامعة العربية فقد مثل تأسيسها عام 1945، استجابةً لظروف وتطورات تاريخية وسياسية عديدة مرت بها الدول العربية وأثرت فيها، نتيجة خضوع هذه الدول الى الاستعمار والاحتلال لعدة قرون ذابت نتيجتها الهوية القومية لبعضها، وخضعت حدودها السياسية لتغييرات عديدة تراعي مصالح القوى الاستعمارية، وبالتالي فقد كان لا بد من الدول العربية الكبيرة التي حصلت على استقلالها في تلك الفترة، البحث عن آلية تحافظ فيها من خلالها على استقلالها، وتدعم باقي الدول العربية التي تسعى للحصول على الاستقلال، وعليه فقد بدأت الخطوات الفعلية الاولى لتأسيس كيان دولي اقليمي يجمع الدول العربية على أساس التشابه القومي والعرقي، من خلال الاتصالات التي جرت بين مصر والعراق منذ عام 1943، واستمرت الحوارات بشان ضرورة تأسيس كيان عربي وحودي مستفيدة من تنامي (الشعور القومي) لدى الجماهير العربية بعد حصول بعض الدول العربية على الاستقلال وسعي الاخرى على اللحاق بها، ومن ثم بدأت المشاورات الفعلية بين سبعة دول عربية وهي (مصر، العراق، السعودية، لبنان، شرق الأردن، سوريا ومبعوث عن اليمن)، وكانت النتيجة للمباحثات الطويلة هي تأسيس جامعة الدول العربية في 10 ايار 1945، لتمثل الكيان السياسي الجديد الذي كان من المفترض أن يجمع الدول العربية ويسعى لتحقيق الوحدة بين الدول الاعضاء الذي بلغ عددهم بعد توالي عمليات الانضمام اليها الى 22 عضوا[2].

وفي واقع الأمر فإن من خلال عملية تحليل قوة وفاعلية الجامعة العربية ككيان سياسي دولي مستقل وفاعل منذ بداية تأسيسها، يمكن ملاحظة ضعف وعدم فاعلية هذا الكيان منذ الفترات الاولى للتأسيس؛ كونها ببساطة استثمرت حركة المد القومي والشعور الوحدوي الذي كان سائداً بين الشعوب العربية في تلك الفترة، وانتشار حركات التحرر في جميع الدول العربية التي كانت لا تزال تحت الاحتلال، من أجل الترويج لمشروع تأسيس الجامعة، دون أن تقدم شيئاً يذكر للدول العربية غير المستقلة، حتى ان بعض الدول عربية المؤسسة لها (سوريا ولبنان تحديدا) كانتا غير مستقلتين عندما تم التوقيع على

([1]) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010، ص 57.

([2]) حنان فالح حسن، جامعة الدول العربية... الواقع والطموح، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد 2017، العدد 35-36، (30 يونيو / حزيران 2017)، 1231.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ميثاقها، بل حتى فيما يخص الدول العربية الأخرى التي انضمت لاحقا، فلم يكن للجامعة العربية أي دور يذكر في دعمها وحصولها على الاستقلال السياسي انما حصلت عليه بجهود حركات التحرر الوطني الشعبية في تلك الفترة[1].

وبالتالي فإن الجامعة العربية منذ بداية تأسيسها انتهجت نفس نهج وسلوك الدول المؤسسة لها، من خلال اتخاذ سياسة التصريحات والبيانات السياسية والدعم والتنديد في الأقوال، بدون المبادرات والأفعال الواقعية لمعاجلة القضايا المصيرية التي عانت وتعاني منها الدول العربية، بداية من اغتصاب دولة فلسطين عام 1947، أي بعد عامان فقط من تأسيس الجامعة العربية، وصولا الى الحروب والصراعات والازمات التي شهدتها أغلب الدول العربية حتى تأريخ اعداد هذه الدراسة. وهو ما يخالف الهدف الاساس الذي تنشأ على اساسه المنظمات الدولية، المتمثل بالحاجة الفعلية للتعاون وايجاد مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء لتجاوز حالة الفوضى في النظام الدولي، وخلق حالة من الاستقرار في التفاعلات الدولية تحقيقا لمصالح جميع الأطراف، فضلا عن دورها المهم في التقليل من رقعة الصراعات ونزع فتيل الحروب[2]، وبالتالي خلق بيئة دولية تعاونية تحقق الهدف الاساس من انضمام الدول الى تنظيم دولي معين ومنحه قدرا من الصلاحيات والاستقلالية لإدارة شؤون المنظمة.

وتبعا لذلك، فان الجامعة العربية ككيان سياسي دولي جامع للدول العربية، لم تكن منذ البداية نواةً لكيان وحدوي حقيقي، انما جاءت كردة فعل للتطورات الدولية والاقليمية آنذاك، ودليل ذلك عدم ممارسة الدور الحقيقي واستثمار الامكانيات المادية التي تحتويها الدول العربية، وعدم التحول الى أكثر من لقاءات تشاورية دورية بين الدول الأعضاء دون أي تقدّم في واقع حال الأمن القومي العربي.

فعند النظر الى بعض مواد ميثاقها يمكن ملاحظة التناقض الواضح بينها وبين السلوك الواقعي للجامعة، فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن (المادة الثانية) من الميثاق أكدت على عدة أمور من بينها توثيق العلاقات والصلات بين الدول الاعضاء وصيانة واحترام سيادة كل منها، وتحقيق قدرا عاليا من التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إلا أن الواقع الفعلي يظهر عدم القيام بأي خطوة

([1]) علا زكي داود، دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة 1945-2014، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، – كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، 2015، ص 26.

([2]) احمد قاسم حسين، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 28، أيلول/ سبتمبر 2017، ص 148.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جادة في سبيل تحقيق أي منها، وان سياسة التدخل في شؤون الدول الاخرى من قبل بعض الدول العربية أمرا واقعا منذ تأسيسها. أما فيما يخص المادتان (الخامسة والسادسة) فقد نصتا على "احترام سيادة الدول الاعضاء، ورفض الاعتداء على اي منها"، وجاءت المادة (الثامنة) مكملة لنفس السياق، لتثبت التناقض الواضح بين الميثاق وبين السلوك الفعلي للدول الاعضاء ودور الجامعة العربية في ضبطه، بالأخص في دورها تجاه الأزمات محل الدراسة، إذ نصت على أن " تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها"[1]، وعند الرجوع الى موقف الجامعة العربية من الازمات التي شهدتها بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة، يمكن القول بأن الجامعة لم تتبنى في موقفها وسياستها من الأحداث سلوكا ينسجم مع ما تنصه مواد وفقرات ميثاقها والذي يمثل المعيار الأساس لتقييم أدائها، انما تبنت كما سنرى في المحور التالي مواقف وسياسات تمثل مصالح وأهداف الأطراف العربية الفاعلة في فترة الدراسة.

ثانياً: موقف الجامعة العربية من أزمات الدول الاعضاء

عند الحديث عن جامعة الدول العربية باعتبارها تمثل الكيان التنظيمي الدولي الرئيس الذي يضم في عضويته جميع الدول العربية، من أجل تقييم دورها وتحليل اسباب بقائها واستمرارها كواحدة من أقدم المنظمات الدولية، لا بد من التطرق الى موقفها من الأزمات والصراعات والحروب التي مرت بها بعض الدول العربية ومثلت بدورها أحداثاً مفصليةً حاسمةً، كان لها تداعيات اقليمية ودولية كبيرة، باعتبارها مؤشرات عملية واقعية لتقييم دورها وأدائها بموضوعية خلال فترة الدراسة.

1. الأزمة السورية:

تعد الازمة السورية التي كانت نتيجة المظاهرات الشعبية التي اندلعت في سوريا منذ عام 2011، تأثراً بأحداث ما عرف آنذاك بـ(الربيع العربي) من أكثر الأزمات العربية والاقليمية تعقيدا، وأهمها من حيث الأثار والتبعات السلبية التي امتد تأثيرها الى خارج الحدود السورية وبالأخص في دول الجوار كلبنان والعراق وتركيا بشكل مباشر، فقد تحولت الأزمة السورية من أزمة سياسية داخلية الى ازمة اقليمية دولية

[1]) انظر: ميثاق جامعة الدول العربية، المواد (4، 5، 6، 8), متاح على الرابط التالي:
http://www.alecso.org/nnsite/images/2016files/2017-02-22-12-54.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تحولت على اثرها سوريا الى ساحة صراع وتنافس وحرب دولية، أدت الى زيادة تعقيد الأزمة من جهة، وتزايد الاعباء على بعض الجهات الدولية والاقليمية المعنية بالأزمة من جهة اخرى[1].

وتأتي الجامعة العربية من بين أكثر الجهات المعنية بالأزمة وتداعياتها، كونها تتعلق بمصير احدى الدول العربية الاعضاء المؤسسين للجامعة، وان مصير دولة عربية تواجه تهديدات وجودية تهدد بقائها كدولة قومية ذات سيادة، يفترض ان تمثل مسألة أساسية ضمن جدول اعمال الجامعة العربية، ومن بين أبرز الملفات الرئيسة ضمن قائمة اولوياتها.

وبشكل عام يمكن تحديد دور الجامعة العربية في تفاعلها مع الازمة السورية منذ اندلاعها، من خلال اربعة آليات رئيسة وهي: اطلاق المبادرات، فرض العقوبات واهمها الاقتصادية والسياسية، وضع خطة سلام دون وضع آليات محددة للتنفيذ، واطلاق مهمة لحفظ السلام. وعند البحث في تفاصيل ونتائج هذه الآليات نجد بانها لم تحقق شيئا على أرض الواقع ولم تتمكن من ايجاد حلا للأزمة السورية، انما كانت استجابة لرغبات القوى الدولية والاقليمية الفاعلة، والتي أرادت من الجامعة العربية لعب دوراً معيناً حتى لا تترك الساحة فارغة لبعض الأطراف الدولية لتتحكم بمصير الدولة السورية[2].

فقد كان تفاعل الجامعة العربية مع الأزمة السورية عبر اصدار البيانات واتخاذ بعض القرارات التي هدفت الى الضغط على النظام السياسي الحاكم في سوريا بحجة أنها المفتاح الرئيس لإيجاد حلا للأزمة، اذ حمّلت جميع بيانات وخطابات الجامعة العربية المسؤولية للنظام الحاكم، وكان اولها البيان رقم (148) بتاريخ 2011/8/27، والذي حمّل كما اشرنا النظام السياسي السوري المسؤولية كاملةً عن تطورات الاحداث في سوريا، وتم تشكيل لجنة وزارية برئاسة دولة (قطر) لمتابعة الاوضاع في سوريا، اصدرت فيما بعد عدة قرارات[3].

([1]) Daniel R. DePetris, The Syrian Revolution: A Report After 15 Months of Conflict, Small Wars Journal, Journal Article | Jul 3 2012 - 8:05a. at; https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/the-syrian-revolution-a-report-after-15-months-of-conflict

([2]) عمار عدنان شمران، دور الجامعة العربية في ادارة الازمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي (2011-2018)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية، العدد 5، المجلد 9، يناير 2020، ص 197.

([3]) نهرين جواد شرقي، دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية، مجلة العلوم السياسية، العدد 58 ، مجلد 2019، ص 215.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فبدءاً من القرارات التي جاءت في البيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية المتخصصة بالأوضاع في سوريا بتاريخ 2011/12/3، والذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة ونص على عدة فقرات وقرارات بخصوص سوريا لعل اهمها[1]:

أ- الموافقة على فرض عقوبات على بعض كبار المسئولين في سوريا ومنعهم من دخول الدول العربية الموقعة على البيان.

ب- التأكيد على الالتزام بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على سوريا واستثناء بعض السلع الضرورية.

ت- حظر توريد جميع انواع الاسلحة من قبل الدول العربية الى سوريا.

ث- تخفيض نسبة الرحلات الجوية الى سوريا بمعدل 50%.

وغيرها من القرارات التي تدل على ابعاد سياسية غير موضوعية وغير محايدة في معالجة واحدة من أهم وأخطر الأزمات العربية على الأمن القومي العربي، كونها تناقض ميثاق الجامعة العربية الذي ينص على احترام سيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، اذ نصت المادة (الثامنة) من الميثاق على ذلك بشكل صريح كما اشرنا في المحور الأول من هذه الدراسة: "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى... وتتعهد بان لا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها"[2].

ومن ثم تقدمت الجامعة العربية بمبادرة سياسية من اجل حل الأزمة في يناير 2012، تتضمن الدعوة الى الرئيس السوري (بشار الأسد) بنقل صلاحياته الى نائبه وتشكيل حكومة جديدة تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة في سوريا، والتي لم تتحقق على ارض الواقع، ثم جاءت قمة الدوحة 2013، لتمثل الوجه الأوضح

([1]) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، إدارة شؤون مجلس الجامعة، نص البيان الختامي للجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا، الدوحة، بتاريخ 2011/12/3. تمت المشاهدة في 2023/1/10 , متاح على الرابط التالي:
https://www.sipri.org/sites/default/files/2016-03/20111203_Arab-League-arms-embargo-on-Syria.pdf

([2]) نهرين جواد شرقي، مصدر سبق ذكره، ص 2016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لعدم الموضوعية والانحياز في التعامل مع الملف السوري؛ إذ تم منح مقعد سوريا في الجامعة العربية الى (الائتلاف الوطني السوري المعارض) باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري[1].

وبالتالي، فقد اصبح الدور العربي في سوريا من أضعف الادوار؛ بسبب سوء التعاطي العربي معها منذ بداية الأزمة وتحميل النظام السياسي السوري منفردا المسؤولية والتهرب من الدخول الواقعي في الأزمة، عبر طرد سوريا من الجامعة العربية وتعليق عضويتها، على الرغم من أن ميثاق الجامعة العربية لا يحتوي على أي فقرات تنص على امكانية تجميد أو تعليق عضوية أيّاً من أعضائها[2]، انما تم تحديد موضوع (فصل) أحد اعضاء الجامعة –**وليس تعليق او تجميد العضوية**– وفقا للميثاق في المادة (18) ويكون بسبب عدم قيام الدولة بالواجبات المنصوص عليها في الميثاق، اذ نصت المادة على:" ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار اليها"[3], وهو ما يؤكد تعارض مبدأ تعليق العضوية مع الميثاق؛ اذ لم يشر الميثاق اساسا لموضوع التجميد أو التعليق كما ذكرنا، ولم تنتهك سوريا مواد الميثاق بأي شكل من الأشكال، وأيضا يستلزم قرار الفصل تحقيق الإجماع، وهو ما لم يتحقق في الحالة السورية.

وتبعا لذلك فان الارتباك وعدم تحديد الاولويات وغلبة المصالح الخاصة لبعض الدول العربية المؤثرة، ادى الى استبعاد الطرف الرئيس في المعادلة وهو الجانب السوري منذ عام 2011، كطرفٍ مسؤول بشكل مباشر عن ايجاد حلول وتسوية سلمية للأزمة السورية، الأمر الذي أدى الى زيادة تعقيدها طيلة تلك الفترة. الى ان قادت بعض التطورات الدولية والاقليمية الى اتخاذ الدول العربية في 7 أيار 2023، القرار بالموافقة على استعادة النظام السوري لمقعد سوريا الشاغر في الجامعة العربية منذ عام 2011، والتي جاءت نتيجة تبدل الموقف العربي وبالأخص السعودي من النظام السياسي السوري، والتي قادت الى توجيه الدعوة للرئيس السوري بشار الأسد لحضور القمة العربية المعقودة في جدة لتنهي سنوات القطيعة

([1]) عمار عدنان شمران، مصدر سبق ذكره، ص 204.

([2]) "هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سورية؟" تقدير موقف، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، تشرين الثاني/ نوفبر 2011، ص 4.

([3]) جاءت المادة (18) من الميثاق لتؤكد على ان الانسحاب من عضوية الجامعة يكون حسب رغبة العضو ووفقا لطلب يقدمه الى مجلس الجامعة قبل عزمها على تنفيذه بسنة (إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة)، وان قرار الفصل يكون بسبب انتهاك مواد الميثاق حصرا، ويتطلب تحقيق الاجتماع. أنظر: ميثاق جامعة الدول العربية المادة (18). مصدر سبق ذكره.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وغياب سوريا عن الجامعة العربية[1]، دون ان تحقق القطيعة أي فائدة يمكن ذكرها بالنسبة لتطورات الأزمة السورية، بل على العكس فإنها كانت احدى العوامل التي أدت الى تزايد حدتها وتعقيدها، بعد أن حرمت الدول العربية (سوريا) من حقها في التواصل مع باقي الدول العربية والتباحث بشكل مباشر مع النظام السياسي السوري منذ عام 2011، الأمر الذي ادى الى هيمنة الشكوك وسوء التقدير بالنسبة لتحديد طبيعة العلاقات السورية العربية والموقف من الاحداث في سوريا بشكل عام، بعد ان حرم الجانب السوري من الاستفادة من لقاءات القمة والتي تعد من أهم الآليات في معالجة القضايا والازمات ضمن سياق عمل الجامعة العربية، من خلال التواصل المباشر بين الرؤساء والقادة[2].

وبالتالي، فإن اولى خطوات الجامعة العربية في تفاعلها مع تطورات الازمة في سوريا كانت مبنية على اساس رغبات ومصالح بعض الدول التي صاغتها تحت رغبة الضرر بالنظام السياسي الحاكم في سوريا دون تقديم بديلاً واقعياً، ودون تقديم دعم حقيقي او مساندة فعلية للشعب السوري من أجل مساعدته في مواجهة تداعيات الأزمة، الأمر الذي زاد من تبعاتها عليه، وادى الى تقوية بعض الجهات السياسية وبعض الجماعات الارهابية التي استفادت من اضعاف سلطة النظام السياسي في بعض اقاليم سوريا، والدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه من بعض القوى الدولية والاقليمية، مما زاد من حدة الصراعات الدائرة في سوريا وأدى الى تزايد حدة الأزمة بدلاً من حلها.

2. ليبيا:

تعد الثورة الليبية التي اندلعت في 17 شباط/ فبراير 2011، بمثابة نقطة البداية لتحول دولة ليبيا من دولة مستقرة الى (دولة فاشلة) وازمة دولية اقليمية تتسم بالتعقيد وتضارب مصالح الأطراف المنخرطة فيها داخليا وخارجيا، الأمر الذي أدى الى اضافة ازمة جديدة الى قائمة الازمات التي تعاني منها الدول العربية والتي أثرت في الأمن القومي العربي سلبيا؛ نتيجة تزايد حدة التدخل الدولي في شؤون الدول العربية، وتنامي ظواهر الارهاب والفساد الاداري وانموذج الدولة الفاشلة او الضعيفة بالنسبة لبعض الدول العربية التي شهدت التغيير.

([1]) "خلفيات عودة سوريا الى الجامعة العربية وانعكاساتها الاقليمية"، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 25 مايو/ أيار 2023، ص 5.

([2]) سالمي أسية، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، ص 17.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبالنسبة لأهم العوامل التي أدت الى تنامي الازمة الليبية وزيادة تعقيدها فهي مسألة التدخلات الخارجية وتعارض المصالح بين الاطراف الرئيسة المنخرطة فيها، وتقديم المصالح الفردية الضيقة للجماعات الليبية المختلفة على مصلحة الدولة العليا، وبالتالي باتت سياسة الاستعانة بالأطراف الخارجية وتنامي دور بعضها في ليبيا من المسائل المألوفة بعد عام 2011، وهو ما أدى الى تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا الى درجة كبيرة[1].

وفيما يتعلق بدور الجامعة العربية في التعامل من الأزمة الليبية باعتبارها احدى اهم الازمات العربية الاقليمية، فقد كان الموقف من الثورة الليبية أكثر وضوحا وحزما منها عن باقي الثورات التي اندلعت في بعض الدول العربية، اذ اصدرت الأمر لقعد اجتماع طارئ في 22 شباط 2011، أي بعد اربعة ايام فقط من اندلاعها، وحمّلت نظام القذافي مسؤولية تدهور الأوضاع في ليبيا ونددت بسياسات النظام بحق المتظاهرين، وعلّقت مشاركة ليبيا في اجتماعات الجامعة العربية وجميع المؤسسات التابعة لها، ولاحقا في بداية شهر أذار 2011 تم عقد اجتماعا اخر وأصدرت البيان رقم (7298) بخصوص ليبيا، نص على بعض النقاط منها[2]:

أ- التنديد بالجرائم المرتكبة بحق المتظاهرين،

ب- الدعوة الى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف في ليبيا.

ت- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الاتصالات.

ث- رفض كافة أشكال التدخل الخارجي في ليبيا.

وبسبب تأثير بعض القوى الغربية والدول العربية التي لها مواقف معارضة للنظام السياسي في ليبيا حدث تغيير مفاجئ بالنسبة لموقف الجامعة من عمليات التدخل الدولي في ليبيا والتي كانت قد رفضتها سابقا، اذا طالبت بتدخل مجلس الأمن الدولي بشكل مباشر في ليبيا ودعوته الى فرض حظر جوي عليها، وأيدت تدخل حلف الناتو من اجل اسقاط النظام السياسي في ليبيا، وأيدت قرار مجلس الأمن بفرض الحظر الجوي في ليبيا بتاريخ 2012/3/17، أي بعد مرور شهر واحد على بداية الأزمة، وأكدت على

([1]) كشان رضا، التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العربية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص27.

([2]) ايمان محمد احمد، تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديموقراطي في ليبيا بعد الثورة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2018، ص 59.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية تجاه ليبيا، وهو ما يعارض أهم المبادئ الاساس التي نص عليها ميثاقها بخصوص "رفض التدخل الخارجي في الشؤون العربية"، فضلا عن التواصل مع بعض أطراف المعارضة الليبية، وبالتالي فقد اتهمت الجامعة العربية بأنها تمثل السبب المباشر للتدخل الاجنبي في ليبيا، وإنها شرعت لعرف جديد في العلاقات العربية – العربية يسمح من خلاله لتدخل الدول الاجنبية في شؤون الدول العربية[1].

اذ مثل تدخل الناتو في ليبيا أحد اهم العوامل التي أدت الى تعقيد الاوضاع وتزايد حدة الصراع والانقسام السياسي والمجتمعي في ليبيا، بعد أن اعطته الجامعة العربية الرخصة للتدخل بحجة عدم قدرة الدول العربية المجاورة والاتحاد الافريقي على معالجة الأوضاع في ليبيا، ومن ثم فإنها فتحت الباب لجميع القوى الاجنبية للتدخل في ليبيا، وكانت سببا في ما آلت اليه الأوضاع فيها منذ عام 2011، كونها لم تتخذ مبدأ الحياد وتعاملت مع الأزمة وفق مصالح ورغبات بعض الأطراف الدولية والاقليمية، وهو ما يفسر التفاعل السريع وتحديد الموقف من ليبيا ونظام القذافي آنذاك[2].

وفي الواقع فإن موقف الجامعة العربية من الثورة الليبية يدل على خضوع قرارات الجامعة العربية لسياسات ورغبات بعض القوى الدولية، والدول العربية المؤثرة، أكثر من تعبيرها عن مصلحة عامة تتعلق بحماية الأمن القومي العربي وتطبيق المبادئ الرئيسة التي انشأت من أجلها واستمرت كواحدة من أقدم المنظمات الدولية في العالم، كونها لم تتصف بالحيادية والموضوعية في التفاعل مع الأحداث التي وقعت في الدول العربية، ولم تراعي مصلحة ليبيا في قراراتها، واتخذت المواقف والسياسات بناءً على مواقف ومصالح بعض الدول العربية (الخليجية تحديدا) دون غيرها؛ بسبب تزايد نفوذ هذه الدول ومكانتها الاقتصادية والسياسية، وأيضا بسبب ضعف وانكفاء الدول العربية الكبيرة والفاعلة تقليديا (مصر، سوريا، العراق) الأمر الذي جعل من الجامعة العربية تابعة لدور مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة[3].

([1]) عماد عمر محمد، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية 2011–2017، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018، ص 91.

([2]) أحمد محمد أحمد القلعاوى، دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، المجلد 20، العدد الرابع الجزء الأول (4)، اكتوبر 2019، ص ص 306– 307.

([3]) بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة: احمد مختار الجمال، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2016، ص 20.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفيما يخص التفاعل مع تطورات الأوضاع في ليبيا في المراحل اللاحقة لسقوط نظام القذافي، فإن موقف الجامعة العربية لم يشهد تغيرا باتجاه ايجاد حل للأزمة او تسوية سياسية سلمية بين الاطراف المتنازعة في ليبيا، بعد ان بات النظام السياسي في ليبيا منقسما بين ثلاث محاور حسب الجهة المسيطرة على الأرض، حكومة الوفاق الوطني برئاسة (فايز السراج) في طرابلس، والاخرى بقيادة (خليفة الغويل) ويسندها المؤتمر الوطني وهو البرلمان المنتهية ولايته، وكل من الجانبين يمتلك جماعات مسلحة موالية تفرض سيطرتها على الأرض، فضلا عن حكومة (عبد الله الثني) في المنطقة الشرقية والمعترف بها دوليا والتي تستند الى البرلمان المنتخب في مدينة (طبرق). الأمر الذي قاد بحلول عام 2017 الى حدوث صدامات وحروب أهلية فككت ليبيا وحولتها الى دويلات صغيرة، أصبحت بسببها دولة فاشلة وأراضيها متاحة لأي طرف خارجي يسعى للقيام بدور اقليمي في المنطقة، وساحة للتنافس بين القوى الاقليمية والدولية المتناحرة[1].

وبالتالي، لم تكن الجامعة العربية من بين الأطراف الرئيسة التي تقدمت بمبادرات ومقترحات للتسوية السلمية في ليبيا، انما انحصرت المبادرات وتبادل الأدوار بشكل أساس بين القوى الدولية والاقليمية الفاعلة (فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا، ايطاليا، الجزائر، تونس، السودان، مصر، تركيا وبعض دول الخليج العربي) دون أي موقف يذكر للجامعة العربية التي فتحت الباب أمام التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية منذ عام 2011، ولم تتخذ أي خطوة جادة لمعالجة الأوضاع المتأزمة فيها. انما انعكست الخلافات الاقليمية والعربية وبالأخص بين دول مجلس التعاون الخليجي، على الداخل الليبي من خلال تقديم الدعم من قبل بعض الدول لأطراف معينة في ليبيا، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة في ليبيا وتعقيدها[2].

3. اليمن:

لعل دور العامل الخارجي في اليمن يعد بمثابة حالة متلازمة لأهم المفاصل في تاريخ اليمن الحديث، منذ التحول من النظام الملكي للجمهوري عام 1962، وكذلك تأسيس دولة الوحدة في اليمن عام 1990،

([1]) محمد السباطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الاقليمية، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، شوال 1438هـ، يوليو 2017م، ص 9.

([2]) ميادة علي حيدر و حيدر عبد الله، أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، المجلد 19، العدد 41 و 42، 31 ديسمبر/ كانون أول 2019، ص 931.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وأخيرا بعد اسقاط نظام علي عبد الله صالح عام 2011، ولم يتم التوصل في جميع هذه المفاصل التاريخية الى توافق حول شكل الدولة والنظام السياسي في اليمن ومستقبلها، ففي جميع هذه الحالات لم تستطع القوى اليمنية من التحول الى دولة مؤسسات حقيقية، والى تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع، ولعل من أهم أسباب ذلك هو التدخلات الخارجية، واستغلال الاختلافات الاثنية والمذهبية بين ابناء الشعب اليمني، الأمر الذي ادى الى اندلاع حرب في اليمن بعد كل عملية تحول شهدها النظام السياسي، والأحداث الأخيرة خير دليل على ذلك[1].

ويمثل اليمن احدى الدول العربية التي تأثرت بحركة الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت بعض الدول العربية منذ أواخر عام 2010، بل يمكن أن تكون الأزمة اليمنية لا تختلف من حيث التعقيد وتضارب مصالح الأطراف الرئيسة فيها عن الأزمتين السورية والليبية.

وقد اندلعت الأحداث في اليمن في شباط 2011، تأثرا بنجاح الحراك في دولتي مصر وتونس، وكانت الأوضاع مهيأة لذلك حالها كحال باقي الدول العربية التي تعاني من العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد زادت حدة التوترات في اليمن وصولا الى تدخل دول مجلس التعاون الخليجي لإيجاد تسوية سياسية، وفي شهر شباط 2012 تولى (عبد ربه منصور هادي) رئاسة اليمن وفقا للمبادرة الخليجية، ولكن لم تستقر الأوضاع وبدأ الانقسام يزداد بين الأطراف اليمنية، ومن ثم استطاعت (حركة انصار الله) الحوثيين من التمدد والسيطرة على العاصمة اليمنية في ايلول 2014، وبعدها أخذت الاوضاع في اليمن منحىً أخر من خلال تدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن بدعوى من الرئيس اليمني (هادي) في أذار 2015، ومنذ ذلك الحين ازدادت حدة الأوضاع في اليمن وازداد تعقد الأزمة اليمنية، وصعوبة التوصل الى حل سلمي واستعادة الاستقرار للدولة؛ نتيجة تعدد أطراف الأزمة وانعكاس الوضع الاقليمي والاختلافات المذهبية وانتقال الصراع الاقليمي الى كل من القوى الرئيسة المتناحرة في اليمن، الأمر الذي زاد من تأزم الأوضاع وزاد من حدة التداعيات السلبية على

([1]) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 37، أذار/ مارس 2019، ص 64.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الشعب اليمني، إذ ارتفعت نسبة الفقر الى أكثر من 85% من نسبة السكان، وارتفعت أعداد ضحايا الحرب أيضا[1].

وقد أدت التدخلات الخارجية في اليمن الى وجود ثلاث سطات سياسية تتحكم في تحديد مصير اليمن، الأولى سلطة المجلس الانتقالي في الجنوب والمدعومة من دولة الامارات، والثانية سلطة الأمر الواقع في العاصمة صنعاء بقيادة الحوثيين، وبعض أنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، وثالثا السلطة الشرعية برئاسة (عبد ربه منصور هادي) وفقا للمبادرة الخليجية عام 2012 وبعض المرجعيات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي مثل القرار رقم (2216) وبعض والاتفاقات الداخلية وغيرها، ومقرها خارج اليمن في الرياض ونطاق سيطرتها الجغرافية في اليمن هي أضعف من باقي الأطراف[2].

ومع تدهور الاوضاع السياسية والأمنية والمجتمعية في اليمن، وتزايد انعكاساتها الاقليمية، وتعدد أدوار الأطراف الخارجية الفاعلة فيها، إلا أن الجامعة العربية لم يكن لها دوراً فاعلاً في مجريات الأحداث في اليمن، سواء من حيث طرح المبادرات او تعيين مبعوث دولي خاص بالأزمة اليمنية، أو اجراء اتصالات مكوكية من أجل التوفيق بين الأطراف المتناحرة في اليمن والضغط على الدول العربية وغير العربية التي تدعم كل منها، واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية دولة عربية عضوا فيها تطبيقا لمبدأ الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء، وغيرها من الإجراءات التي كان من المفترض القيام بها، انما اكتفت بتأييد السياسات السعودية والخليجية في اليمن كتأييد المبادرة الخليجية لعام 2012، واطلاق يد دول مجلس التعاون لتحديد مصير اليمن.

وعند استعراض أدوار الأطراف الخارجية في الأزمة اليمنية منذ اندلاعها، نجد بانها من الازمات الاقليمية التي اخذت صداً دولياً واسعاً، اذ شهدت تدخلات أمريكية وروسية وأوربية فضلا عن ادواراً لدول مجلس التعاون الخليجي، وايران، وبعض الاطراف الافريقية، وكل منها قدم بعض الدعم لجهات معينة داخل اليمن فضلا عن طرح مبادرات سياسية لإيجاد حلاً سليما للأزمة اليمنية[3]. ومع كل ذلك لم نجد دورا

([1]) بن صغير عبد العظيم وكريز صباح، انعكاسات الأزمة اليمنية على أداء مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021، ص ص 2173-2174.

([2]) محمد سالمان طايع و هند فلاح علي، الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي 2011-2021، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، المقالة 13، المجلد 7، العدد 14، يوليو 2022، ص 547.

([3]) مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على ازمة اليمن، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، تركيا، المجلد 12، العدد 2، 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020، 473.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فاعلا لجامعة الدول العربية من أجل ايجاد حل، أو تهيئة الأجواء لإيجاد نوعاً من التوافق بين الأطراف الدولية المعنية بالأزمة اليمنية، انما اكتفت بتأييد السياسة السعودية حيال اليمن، والتي دعمت طرفا سياسيا دون غيره، وقد وصل الأمر الى اتهامها بلعب دور سلبي في الأزمة اليمنية من قبل الحوثيين وحلفائهم، اذ اتهموا الجامعة العربية بأنها لم تتخذ أي اجراء حقيقي لمواجهة الحصار والعدوان على اليمن منذ اندلاع الحرب عام 2015، وانها تخلت عن قضايا الأمة العربية بشكل عام[1].

4. السودان:

بعد انهيار التوافق حول مشروع الاصلاح السياسي والأمني والعسكري بين القوى السياسية السودانية، شهدت دولة السودان منذ شهر نيسان 2023 حربا أهلية بين الجيش السوداني تحت قيادة (الفريق عبد الفتاح البرهان)، وقوات الدعم السريع بقيادة (محمد حمدان دقلو "حميدتي")، أدت الى حدوث عمليات قتل جماعي ونزوح داخلي وخارجي تعد الأكبر منذ سقوط نظام الرئيس السوداني السابق (عمر البشير) عام 2019، وتأتي الأزمة السودانية خلافا لباقي الأزمات العربية من حيث دور الفاعلين الخارجيين فيها، اذ تميزت بعزوف الدول العربية عن التدخل المباشر فيها والتفاعل الحقيقي معها، عكس ما جرى في الأزمات العربية الأخرى[2]. بالرغم من وصول أعداد الضحايا من المدنيين في السودان منذ بدء الاحداث في نيسان 2023، ولغاية نهاية العام الى أكثر من (12 الف) شخص، وفقا لإعلان الأمم المتحدة، مع تسجيل أكبر أزمة نزوح في العالم بالنسبة للأطفال[3].

وعند الحديث عن دور العامل الخارجي في الأزمة السودانية، يمكن الحديث عن ثلاثة أطراف عربية رئيسة كان لها دورا فاعلا في السودان أكثر من غيرها، سواء الدور الجزئي في اشعال الأزمة وتعقيدها من خلال دعم طرف دون الأخر كدور الامارات في دعمها لقوات الدعم السريع، أو الدور السعودي في

([1]) "الحوثيون: الجامعة العربية تلعب دورا سلبيا في أزمة اليمن"، القدس العربي، 1 ابريل 2019، تمت المشاهدة بتاريخ: 2014/1/15. متاح على الرابط التالي:

https://www.alquds.co.uk

([2]) محمد قشقوش وأخرون، السودان.. نقطة ساخنة جديدة في قوس الأزمات الممتدة، أوراق سياسات، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل 2023.

([3]) "الأمم المتحدة: أكثر من 12 ألفاً قتلوا في حرب السودان"، الشرق الأوسط، شوهد بتاريخ: 2024/1/16. متاح على الرابط التالي:

https://aawsat.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ادارة الأزمة السودانية والمحاولات المستمرة بالتعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل واتفاق ووقف الحرب الأهلية في السودان، خوفا من اتساع رقعة الحرب الاهلية وتبعاتها على المملكة نظرا لعوامل الحدود البحرية المشتركة، وبالتالي حاولت ايجاد حلول للأزمة من خلال طرح مبادرة لمحاولة انهاء القتال في السودان، وتم التوصل الى عقد هدنة بين الطرفين بالرغم من عدم الالتزام الفعلي بها من قبل الأطراف المتحاربة[1]، وأيضا الدور المصري الذي تتميز علاقتها مع السودان بتداخل العديد من المتغيرات المؤثرة في تحديد موقفها من الأزمة السودانية، بسبب الحدود المشتركة، وقضية مياه نهر النيل، وأمن البحر الأحمر، فضلا عن تطلع بعض القوى الدولية للحصول على موطئ قدم في السودان الأمر الذي قد يؤثر في الأمن القومي المصري مستقبلا[2]، لذا حددت مصر موقفها من تطورات الأزمة بشكل أكثر حيادياً، وركزت على أن الحل يجب أن يقوم على اساس التفاهم بين الأطراف السودانية، وعلى ضرورة تحقيق الاستقرار وحفظ الأمن الداخلي وعدم التدخل في شؤون السودان الداخلية[3].

أما فيما يخص دور جامعة العربية في التفاعل مع الحرب الأهلية الدائرة في السودان، والتي لحقت به خسائر مادية ومعنوية هائلة، فقد اكتفت الجامعة بعقد جلسة طارئة لمناقشة الأوضاع في السودان بناء على دعوة كل من السعودية ومصر، واصدرت بيان دعت فيه الأطراف الداخلية في السودان الى وقف الاشتباكات المسلحة، والعودة الى مسار الحل السلمي، وطالبت السفراء العرب في السودان للتحرك والتواصل مع الأطراف المتحاربة من أجل التوصل الى تسوية سلمية للأوضاع[4]. وايضا تم عقد ثلاث اجتماعات طارئة حول الاوضاع في السودان، وتم اللقاء مع بعض قادة الاحزاب السياسية السودانية، واشتركت في مؤتمر (دول جوار السودان) كفاعل شريك للاتحاد الافريقي لحل المشكلات الافريقية في

([1]) علي سعدي عبد الزهرة، تأثير القوى العربية على القوى السياسية في الأزمة السودانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط،2023/5/24، ص 12.

([2]) "مصر لن تتعايش مع حرب السودان"، صحيفة العرب، شوهد بتاريخ: 2024/1/17. متاح على الرابط التالي:
https://alarab.co.uk

([3]) محمد طه، دبلوماسي سابق يبرز ثوابت موقف مصر من أزمة السودان، المصري اليوم، السبت 2023/12/30. شوهد بتاريخ: 2024/1/16. متاح على الرابط التالي:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/3064913

([4]) "الجامعة العربية تدعو للوقف الفوري للاشتباكات في السودان"، الشرق الأوسط، أبريل 2023، تمت المشاهدة بتاريخ: 2024/1/16. متاح على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/4277446/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يوليو 2023، وسعت خلال شهر تشرين الأول الى تشكيل منصة للحوار بين الفرقاء السودانيين ولكن لم يتبلور هذا المجهود الى فعل على ارض الواقع[1].

وبالتالي، فإن اصدار البيانات والتفاعل الاعلامي دون العمل الحقيقي على ارض الواقع، هو الطابع المميز لدور الجامعة العربية في ادارة الملف السوداني مع كل ما تعانيه دولة السودان من خسائر مادية ومعنوية، بالرغم من تأكيد أمينها العام (أحمد ابو الغيط) لنائب زعيم (الحزب الديموقراطي السوداني) جعفر المرغني، عند استقباله في مقر الجامعة العربية في القاهرة في شهر أيار 2023، على حرص الجامعة العربية على ممارسة دورها في مواجهة الأزمة السودانية وضرورة العمل على ايجاد حلا سلميا لها، باعتبارها "تقع في صلب مهام الجامعة للسعي الى الحفاظ على الاستقرار في دولها الأعضاء..."[2]. وفي واقع الأمر فإن تحديد الواجبات الأساس التي تقع في صلب مهام الجامعة العربية وواجباتها تجاه الدول الأعضاء على لسان أمينها العام، ومدى التزامها بتحقيق الحد الأدنى منها، تعد بمثابة مؤشرا واضحا على الخلل في فاعلية وعمل الجامعة العربية في تأدية اعمالها التي تأسست من أجلها.

5. القضية الفلسطينية (حرب غزة اكتوبر 2023):

تتقاسم الدول العربية العديد من الانماط والاهتمامات الاساسية المهمة، كالعروبة والتي تمثل (هوية) جامعة للدول العربية، والصراع العربي الاسرائيلي والموقف من تطوراته وتداعياته، ومن السياسات العالمية والاقليمية حياله. وتكاد تتبنى جميع الدول العربية وبالأخص التي تسعى الى لعب أدواراً اقليمية مهمة ومؤثرة هذه الاهتمامات، وتعمل على استثمار هذين البعدين لتبرير سياساتها، من أجل كسب الشرعية الشعبية وكسب الرأي العام العربي والاسلامي أحيانا[3].

وتبعا لذلك فإن التفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية وتداعياتها تمثل احدى اهم سمات النظام الاقليمي العربي، وواحدة من أبرز القضايا المهمة في أجندة الجامعة العربية، والتي من المفترض ان يكون لها دورا فاعلا وحقيقيا في مجرياتها. وبعد اطلاق عملية (طوفان الاقصى) في السابع من تشرين الأول 2023،

([1]) أماني الطويل، الدور العربي في السودان ملامح الدور وفرص التأثير في الأزمة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 193، ديسمبر 2023.

([2]) سوزان عاطف، 3 اجتماعات طارئة للجامعة العربية بشأن سوريا و السودان، صحيفة المصري اليوم، الجمعة 2023/5/5. تمت المشاهدة بتاريخ 2024/1/16. متاح على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details

([3]) بهجت قرني وعلي الدين هلال،، مصدر سبق ذكره، ص 30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من قبل الكتائب الفلسطينية ضد بعض المستوطنات الصهيونية المجاورة لقطاع غزة المحاصر منذ عام 2007، قامت قوات الكيان الصهيوني بإطلاق عمليات عسكرية ضد قطاع غزة استخدمت فيها أشد انواع الاسلحة المحرمة والحقت بالقطاع خسائر كبيرة بين السكان المدنيين اذ بلغت الى حد تاريخ اعداد هذه الدراسة أكثر من (21 الف) شهيد، فضلا عن الدمار الهائل الذي لحق بالبنى التحتية للقطاع[1]، مستغلةً الدعم الدولي والاقليمي، مقابل التجاهل العربي أو الموقف العربي الضعيف لدعم الجانب الفلسطيني. اذ حمّلت بعض الدول العربية مسؤولية الاوضاع في قطاع غزة للجانبين الـ(الاسرائيلي) والفلسطيني، على اساس تجريم استهداف المدنيين، ومن ذلك تأكيد مجلس وزراء الخارجية العرب عقب الاجتماع بمقر الجامعة العربية في 11 اكتوبر 2023، على رفض محاولات تهجير الشعب الفلسطيني من قطاع غزة، "وإدانة استهداف المدنيين من الجانبين"[2].

وفي الحقيقة فإن تحميل المسؤولية الى الجانب الفلسطيني مع الكيان الصهيوني عن الاحداث في غزة، فيه مغالطة كبيرة لحقائق التاريخ والجغرافيا وجميع المبادئ الانسانية؛ كونه يساوي بين حق صاحب الأرض بالدفاع الشرعي عن حقه في تقرير مصيره، وبين السياسات التوسعية والاستيطانية لكيان وحشي مغتصب لا يعير أي وزن لمبادئ حقوق الانسان أو القانون الدولي الانساني. وقد لاقى القرار اعلاه تحفظا من تونس، العراق، الجزائر، سوريا وليبيا، على اعتبار ان الحق الفلسطيني غير قابل للتجزئة، وان المساواة بين عمليات الجانب (الاسرائيلي) وحركات المقاومة الفلسطينية أمراً غير مقبول[3]، فالجانب الاسرائيلي هو الطرف المسؤول مسؤولية كاملة عن الحرب في غزة، كون (اسرائيل) تمثل المسؤول الرئيس عن كل ما يجري على الاراضي الفلسطينية منذ عام 1948، وخلق قضية اللاجئين الفلسطينيين في

([1]) "خسائر الحرب في غزة ..أكثر من 21 ألف قتيل ودمار واسع في البنية التحتية ومجاعة وشيكة"، CNN بالعربي، الخميس 28 ديسمبر 2023. شوهد بتاريخ: 2024/1/17. متاح على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/12/28/gaza-strip-casualties-28dec-infographic

([2]) فتحية الدخاخني، الجامعة العربية تكشف اتصالاتها لوقف «التهجير القسري» لسكان غزة، الشرق الأوسط، 13 اكتوبر 2023. تمت المشاهدة بتاريخ: 2024/1/17. متاح على الرابط التالي:
https://aawsat.com

([3]) حمزة فاوزي، بيان الجامعة العربية يثير خلافا بين الدول وسط اتهامات للجزائر بعرقلة الجهود، هسبريس – سياسة ، الجمعة 13 اكتوبر 2023. شوهد بتاريخ: 2024/1/17. متاح على الرابط التالي:
https://www.hespress.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مختلف دول العالم، فضلا عن مواصلة انتهاك حقوق وكرامة الشعب الفلسطيني والاعتداء على مقدساتهم، وممارسة مختلف عمليات الانتهاك والتنكيل بحقهم[1].

ومن ضمن التوصيات والقرارات المتخذة في الاجتماع اعلاه قراراً ينص: "التأكيد على ضرورة إحياء العملية السلمية وإطلاق مفاوضات جادة بين منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإسرائيل لتحقيق السلام العادل..."[2]، وبالتالي فإن الجامعة العربية وفقا لهذا القرار، لا تعترف بـ(حركة حماس) كأحد الأطراف الرئيسة الفاعلة في القضية الفلسطينية، وان الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من وجهة نظرها هو (منظمة التحرير) وهو ما يمثل تعبيرا واضحا عن موقف بعض الدول العربية من القضية الفلسطينية، وعليه فقد جاء موقفها من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، كانعكاس لموقف الدول العربية الراهن من القضية الفلسطينية والموقف من الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، والعلاقات مع الجانب الصهيوني؛ اذ لم يتحقق اجماع عربي حقيقي ضد السياسات الصهيونية بحق الفلسطينيين، واكتفت الدول العربية المؤثرة ومعها الجامعة العربية بالتأكيد على ضرورة ايجاد حلاً للقضية الفلسطينية، وفقا لمبدأ (حل الدولتين) والذي يقوم على حق الفلسطينيين بالعيش في دولة مستقلة الى جانب (اسرائيل) وهو ما يمثل اعترافا ضمنيا بحق (اسرائيل) بالوجود واغتصاب ارض الشعب الفلسطيني بدون وجه حق.

ثالثاً: تقييم أداء الجامعة العربية في مواجهة الأزمات العربية

بعد ان تم استعراض موقف الجامعة العربية من الأزمات التي مرت بها بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة، نحاول في هذا المحور تقديم تحليلا علميا موضوعيا لتقييم دور الجامعة العربية في مواجهة وادارة هذه الازمات.

وحسب رأي الباحث، فإن الضعف وعدم الفاعلية هو الطابع الأساس الذي يمكن أن نصف به حال الجامعة العربية في أدائها لواجباتها؛ كونها اخفقت في مواجهة وإدارة الأزمات التي اندلعت في بعض

([1]) ماجد كيالي، حرب غزة/طوفان الأقصى: المبررات والمقدمات، المسارات والمآلات، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 196، 19 ديسمبر 2023.

([2]) بسام رمضان، 12 قرارًا للجامعة العربية بعد العدوان الإسرائيلي على فلسطين، صحيفة المصري اليوم، الاربعاء 11– 10–2023. شوهد بتاريخ 2024/1/17. متاح على الرابط التالي:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/3003605

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدول العربية محل الدراسة، وكانت سياسة الجامعة عبارة عن سياسة تابعة لسياسات بعض الدول العربية المؤثرة، وبالتالي كانت سياسات منحازة وغير موضوعية ولم تراعي مصالح الدول التي تعاني من الأزمات بالأساس، ولم تعبر عن مصلحة عامة لمجموع الدول العربية، انما كانت في بعض الحالات مصدرا لتوتر الأوضاع وزيادة تعقيدها.

ففي الحالة السورية، فإن السياسات المتبعة حيالها كانت انعكاسا لسياسات ورغبات الجانبان (القطري) بشكل أساس ومن ثم الجانب (السعودي)، فقد كانت الدوحة المكان الذي احتضن الاجتماعات العربية المخصصة للأزمة السورية في بدايتها، والتي اتخذت خلالها كما اشرنا سابقا قرارات العقوبات والحظر والمقاطعة بحق سوريا، والتي يخالف بعضها فقرات ومواد ميثاق الجامعة العربية، ويحقق رغبات ومصالح الدول المعارضة للنظام السياسي في سوريا.

وفيما بعد كانت الرياض المكان الذي احتضن عودة سوريا للجامعة العربية عام 2023، نتيجة التغيرات التي طرأت على نمط التفاعلات الاقليمية والدولية كالتغير في العلاقات السعودية الايرانية [1]، وادت بالتالي الى تغيير الموقف السعودي من النظام السياسي السوري، وبالتالي فإن عزل سوريا ومن ثم احتضانها من قبل الجامعة العربية لم تكن تعبر عن سياسة عربية موحدة تمثل مصلحة قومية عليا لإيجاد حل للأزمة السورية، بقدر ما كانت عبارة عن سياسات منحازة تمثل رغبات ومصالح الدول العربية الفاعلة في تلك الفترة، واستجابةً للمتغيرات الدولية والاقليمية.

اما فيما يخص ليبيا واليمن، فقد باتت الجامعة في تعاملها مع حالتي ليبيا واليمن تحديدا تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكثر وضوحا، وبالرغم من الخطوة السريعة والجريئة التي اتخذت في ليبيا، الا انها كانت مؤشرا واضحا على غلبة مصالح دول الخليج العربية في تحديد موقف الجامعة من نظام القذافي بشكل كبير. فكما ذكرنا في المحور السابق فإن قرارات الجامعة العربية حيال الأزمة في ليبيا، وبالأخص ما يتعلق بإضفاء الشرعية القانونية لتدخل (حلف الناتو) في ليبيا، يعد سابقة خطيرة في نمط العلاقات العربية – العربية، كونها ساهمت في اعطاء الحق للقوى الدولية المختلفة للتدخل في شأن دولة عربية تعاني من ازمة سياسية داخلية، ساهمت فيما بعد بتزايد تعقيد الأزمة وتعدد أطرافها والفاعلين فيها، وهو ما يتناقض مع أهم المبادئ التي قامت على اساسها الجامعة العربية، وهو "صيانة أمن الدول

(1) خلفيات عودة سوريا الى الجامعة العربية وانعكاساتها الاقليمية"، مصدر سبق ذكره، ص 9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأعضاء واستقلالها، فضلا عن دعم العلاقات الودية والتعاونية بين الدول الأعضاء وتنميتها"[1]. وبالتالي، لم تتضمن المبادئ التي اتفقت الدول العربية بموجبها على تأسيس الجامعة العربية، التدخل بشؤونها الداخلية، أو اتخاذ قرارات من شأنها ان تسمح لدول اجنبية بالتدخل، بالأخص وانها لا تمتلك سلطة فعلية ملزمة على الدول الأعضاء كما ذكرنا سابقا، وعليه فإن قراراتها فيما يخص الأزمة الليبية تمثل صيغة واضحة للازدواجية في التطبيق وفقا لملائمة القرارات مع رغبات ومصالح القوى الدولية والاقليمية الفاعلة.

ولا يختلف الحال عنه في اليمن، من خلال اطلاق يد المملكة العربية السعودية وحلفائها لتقرير مصير البلد وادارة الأوضاع فيها، والتخلي عن المسؤولية القانونية والاخلاقية تجاه بلد عربي هو بأمس الحاجة للدعم من أجل تجاوز الأزمات التي عصفت به وتهدد بقائه كدولة مستقلة وموحدة. اذ أيدت الجامعة العربية العمليات العسكرية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، ورحبت بالتدخل العسكري وأقرّت بشرعيته من الناحية القانونية منذ الاعلان عن اطلاق عملية (عاصفة الحزم)، بالرغم من تضارب الآراء القانونية حول مدى شرعية هذه العلمية من عدمها وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في (المادة 2 الفقرة 4) على "التزام الدول الأعضاء بمنع استخدام القوة في علاقاتها أو التهديد"[2]. وبالتالي لم تراعي الجامعة العربية في موقفها من الأزمة الموضوعية والحياد من جميع الأطراف السياسية على الساحة اليمنية انما اختارت الانحياز الى الطرف المدعوم خليجيا، دون مراعاة مصلحة اليمن كدولة عربية مستقلة، الأمر الذي أدى الى تحول الصراع بين الفرقاء في اليمن الى (لعبة صفرية) فكل طرف يسعى الى انهاء الأخر، وهو ما انعكس على زيادة تعقيد الأزمة وتحول اليمن الى دولة فاشلة ومهددة بالتفكك.

وفيما يخص الأوضاع في السودان والموقف من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، فلم يختلف الوضع من ناحية الاكتفاء بعقد الاجتماعات والدعوة للتهدئة واصدار البيانات حيال تطورات الاوضاع في

([1]) ضيف مريم و زنات سامي، جامعة الدول العربية ودورها في دعم قضايا التحرر العربية القضية الجزائرية أنموذجا (1954-1962)"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2017، ص 17.

([2]) منى بو معزة، التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 19 جوان 2018، ص ص 577-578.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السودان بالحد الأدنى، انسجاما مع المواقف الدولية والاقليمية التي لم تتفاعل كما ينبغي مع الأزمة السودانية، ولم تحقق أي مبادرة فاعلة في هذا الاطار.

وعلى صعيد القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من اتساع رقعة التفاعل العالمي لتطورات الاحداث في غزة الى درجة غير مسبوقة، وتزايد حجم الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالقطاع نتيجة العمليات العسكرية الصهيونية بشكل متصاعد، الا أن موقف الجامعة العربية لم يرتقي الى مستوى الحدث، بل يمكن اعتباره انتكاسةً وتناقضاً عن مواقف الجامعة العربية السابقة من تطورات الصراع العربي الاسرائيلي، والتي كانت تمثل انعكاسا لواقع حال الدول العربية الفاعلة في كل حقبة تاريخية؛ فعلى سبيل المثال عند استعراض موقف الجامعة العربية من الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، عندما كانت دول (العراق، سوريا، مصر) تمثل القوى الرئيسة الفاعلة التي يقوم عليها النظام الاقليمي العربي، فإننا نرى بأن موقفها كان أكثر قوةً وتركيزاً في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، من خلال تحميل الجانب (الاسرائيلي) منفردا المسؤولية عن الأوضاع في فلسطين، فقد اتخذت حينها عدة خطوات مادية ومعنوية في سبيل مناصرة القضية الفلسطينية والتي كانت تمثل أولوية العمل العربي المشترك في تلك الفترة، لعل أهمها[1]:

1- تقديم الدعم الشامل والسريع لشعب الفلسطيني لمواصلة كفاحه.
2- قيام الدول الأعضاء والامانة العامة بتكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع كافة القوى والمنظمات الدولية، من أجل الضغط على الجانب الصهيوني لوقف اعمال العدوان.
3- العمل على اصدار قرار عاجل من مجلس الأمن الدولي يدين الأعمال الارهابية الصهيونية، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وارسال لجنة لتقصي الحقائق.

وغيرها من الاجراءات والقرارات التي عبرت عن الدعم المطلق بحدود الامكانيات المتاحة للجامعة العربية آنذاك، وأهمها من الناحية المعنوية تحميل الجانب الاسرائيلي بشكل منفرد ومباشر المسؤولية الكاملة عن اندلاع الانتفاضة والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني. خلافا لما تم في التفاعل مع أحداث غزة 2023، من خلال تحميل مسؤولية الأوضاع فيها لكلا الجانبين الصهيوني والمقاومة الفلسطينية وفقا لبيان وزراء

[1]) محمد محمود المغني، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (1987-2006م)"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 2016م. ص ص 20 – 21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخارجية العرب المشار اليه سابقا، والتقاعس عن تقديم دعم حقيقي للشعب الفلسطيني، كالطلب من الدول العربية التي عقدت اتفاقيات سلام ولها علاقات دبلوماسية مع الجانب الاسرائيلي الى قطع العلاقات معها، أو حتى التهديد بذلك، وغيرها من الإجراءات التي تعبر عن موقف عربي حازم وحقيقي من العمليات الارهابية الصهيونية في غزة.

وبشكل عام فإن الحديث عن تقييم أداء جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات التي شهدتها بعض الدول العربية يعطي انطباعا واضحا عن مدى ضعفها، وعدم فاعليتها، انعكاسا لضعف وهشاشة النظام الاقليمي العربي الراهن بناءً على القوى العربية الفاعلة حاليا، بعد انكفاء الدول العربية المؤثرة تقليديا عن تصدر المشهد بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها. وفي ظل العجز الواضح في الدور الأمني للجامعة العربية في حماية الدول الأعضاء، وبسبب كثرة التحديات التي تواجهها، فقد حاولت بعض الدول العربية ايجاد آليات عمل عربي جديدة خارج السياق التقليدي للجامعة العربية، من خلال طرح مبادرات ولقاءات دبلوماسية لتشكيل تحالفات اقليمية ودولية جديدة، وهو ما يعني وجود قناعات لدى العديد من النخب السياسية العربية حول انهيار النظام الاقليمي العربي الذي تمثله الجامعة العربية بسبب التناقضات الكثيرة بين أعضائها[1]، وهو ما يفتح الاحتمالات حول امكانية تفكيكها مستقبلا.

ان الحديث عن عدم فاعلية الجامعة العربية هو ليس من باب المبالغة في تقدير الدور الذي ينبغي لها ان تقوم به من أجل اثبات ضرورة استمرارها وبقائها كمنظمة دولية اقليمية يفترض أن تحقق قدرا من الفائدة لأعضائها، وفقا للأهداف الرئيسة من تأسيسها، كالدفاع عن جميع الدول الأعضاء في حال تعرضت أي منها للعدوان وفقا لمعاهدة (الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) والتي وافق عليها مجلس الجامعة عام 1950، كآلية عمل مشترك تكون مهمتها الدفاع عن الدول الأعضاء من أي عدوان، والتي لم تتحقق في الأحداث التي شهدتها الدول العربية نهائيا[2]. وبالتالي، فإن مسألة حل النزاعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية، والدفاع عن سيادتها من أي عدوان خارجي، وغيرها من الاجراءات المنصوص عليها سواء في ميثاق الجامعة العربية، أو حتى في الاتفاقيات المنعقدة لاحقا بين أعضائها[3]، والتي لم

([1]) علا زكي داود، مصدر سبق ذكره ص 88.

([2]) سالمي أسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 21 – 22.

([3]) حنان فالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 1233.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

نلمس أي منها على أرض الواقع في أي من حالات الدراسة، هي أهم المعايير التي يمكن من خلالها تقييم أداء الجامعة العربية ومدى فاعليتها ودورها في مواجهة الازمات العربية خلال فترة الدراسة.

الخاتمة:

بعد البحث في دور الجامعة العربية في مواجهة الأزمات والصراعات التي تعاني منها بعض الدول العربية منذ عام 2011، تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة التي نستطيع من خلالها تقييم أدائها كمنظمة دولية اقليمية فاعلة من عدمها، على النحو الآتي:

1_ يمكن القول بأن الخلل الاساس في منهج عمل الجامعة العربية هو خلل بنيوي يعود الى مرحلة التأسيس وآليته، فمنذ تأسيسها انتهجت نفس نهج وسلوك الدول المؤسسة لها، من خلال استثمار حركة المد القومي، والشعارات التي كانت تلاقي صداً واسعاً آنذاك، من أجل كسب شرعية الوجود والدعم، فضلا عن اتخاذ سياسة التصريحات والبيانات السياسية والدعم والتنديد في الأقوال، بدون تقديم اي مبادرات وأفعال حقيقية لمعالجة القضايا المصيرية التي عانت وتعاني منها الدول العربية.

2_ وفي تفاعلاها مع الأزمات التي تعاني منها بعض الدول العربية، لم يكن الدور الذي لعبته على المستوى المطلوب، فلم تحقق أي تقدم ايجابي في كل منها، وقد لعبت دورا سلبيا في بعضها، اذ ساهمت من خلال انحيازها في الموقف الى زيادة تعقيد الأزمات العربية، واضفاء الشرعية لدور بعض القوى الخارجية للتدخل في شؤون الدول العربية (سوريا، ليبيا، اليمن).

3_ تواجه الجامعة العربية تحديات كثيرة، ممكن ان تؤدي مستقبلا الى انهيارها في حال قيام أي من الدول الأعضاء بالانسحاب منها، نتيجة لعدم فاعليتها في معالجة الأزمات التي شهدتها بعض الدول العربية، ودورها السلبي في بعضها وعدم الحصول على أي فائدة من الاستمرار في عضويتها.

Refernces;

1- Abdul Qader Muhammad Fahmi, Introduction to the Study of Strategy, Majdalawi Publishing and Distribution, Amman/Jordan, first edition - second edition, 2010.
2- Ahmed Muhammad Ahmed Al-Qalawi, The role of regional organizations and NATO in escalating the Libyan crisis and mechanisms for getting out of it, Journal of Financial and Commercial Research, Port Said University, Volume 20, Issue Four, Part One (4), October 2019.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3- Ahmed Qasim Hussein, "Collective Security in the League of Arab States between Realist and Constructivist Theories," Arab Politics, Arab Center for Research and Policy Studies, No. 28, September 2017.
4- Ali Saadi Abdel Zahra, The Influence of Arab Powers on Political Forces in the Sudanese Crisis, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 5/24/2023.
5- Amani Al-Taweel, The Arab Role in Sudan, Features of the Role and Opportunities to Influence the Crisis, Arab Affairs, General Secretariat of the League of Arab States, Issue 193, December 2023.
6- Ammar Adnan Shamran, The role of the Arab League in managing the Syrian crisis in light of the Arab Spring revolutions (2011-2018), Scientific Journal of the College of Economic Studies and Political Sciences, Issue 5, Volume 9, January 2020.
7- Backgrounds of Syria's return to the Arab League and its regional repercussions, Position Estimate, Al Jazeera Center for Studies, Doha, May 25, 2023.
8- Bahjat Qarni and Ali al-Din Hilal, Foreign Policies of Arab Countries: The Challenge of Globalization, translated by: Ahmed Mukhtar, El-Gammal, Cairo, National Center for Translation, 1st edition, 2016.
9- Bassam Ramadan, 12 decisions of the Arab League after the Israeli aggression against Palestine, Al-Masry Al-Youm newspaper, Wednesday 10-11-2023. Seen on 1/17/2024. Available at the following link: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3003605
10- Bin Saghir Abdel Azim and Kariz Sabah, The Implications of the Yemeni Crisis on the Performance of the Gulf Cooperation Council, Al-Ustad Al-Researcher Journal for Legal and Political Studies, Volume 6, Issue 2, December 2021.
11- Charter of the League of Arab States.
12- Daniel R. DePetris, The Syrian Revolution: A Report After 15 Months of Conflict, Small Wars Journal, Journal Article | Jul 3 2012 - 8:05a. at; https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/the-syrian-revolution-a-report-after-15-months-of-conflict
13- Egypt will not coexist with the Sudan war," Al-Arab newspaper, viewed on: 1/17/2024. Available at the following link: https://alarab.co.uk
14- Fathia Al-Dakhakhni, The Arab League intensifies its contacts to stop the "forced displacement" of Gaza residents, Asharq Al-Awsat, October 13, 2023. Viewed on: 1/17/2024. Available at the following link: https://aawsat.com
15- Guest of Maryam and Zanat Sami, "The League of Arab States and its Role in Supporting Arab Liberation Issues, The Algerian Case as a Model (1954-1962)," Master's thesis, Mohamed Boudiaf University in M'sila, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2017.
16- Hamza Fawzi, The Arab League statement raises a dispute between countries amid accusations that Algeria is obstructing efforts, Hespress - Politics, Friday, October 13, 2023. Viewed on: 1/17/2024. Available at the following link: https://www.hespress.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

17- Hanan Faleh Hassan, League of Arab States... Reality and Ambition, Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, Volume 2017, Issue 35-36, (June 30, 2017).
18- Hani Musa, The State Crisis in Yemen: Backgrounds and Determinants, Arab Politics, Arab Center for Research and Policy Studies, Issue 37, March 2019.
19- he losses of the war in Gaza...more than 21 thousand dead, widespread destruction of infrastructure, and an imminent famine, CNN in Arabic, Thursday, December 28, 2023. Viewed on: 1/17/2024. Available at the following link: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/12/28/gaza-strip-casualties-28dec-infographic
20- Imad Omar Muhammad, The Role of the League of Arab States in Resolving Arab Issues 2011-2017, Master's Thesis, Middle East University, College of Arts and Sciences, Department of Political Science, 2018.
21- Iman Muhammad Ahmed, The effect of external intervention in fragmenting the state and thwarting the process of democratic transformation in Libya after the revolution, Master's thesis, An-Najah National University, College of Graduate Studies, Palestine, 2018.
22- Is the Arab League able to save Syria? Position assessment, Doha Institute, Arab Center for Research and Policy Studies, Policy Analysis Unit, Doha, November 2011.
23- Kashan Reda, "Foreign interference in Arab internal affairs and its repercussions on Arab national security: a case study of Libya," Algerian Journal of Political Studies, Volume 7, Issue 2, 2020.
24- League of Arab States, General Secretariat, League Council Affairs Department, text of the final statement of the Arab Ministerial Committee concerned with the situation in Syria, Doha, dated 12/3/2011. Viewed on 10/1/2023, available at the following link: https://www.sipri.org/sites/default/files/2016-03/20111203_Arab-League-arms-embargo-on-Syria.pdf
25- Mabrouk Saheli, Foreign Interventions and their Repercussions on the Yemen Crisis, Journal of Politics and International Relations, Middle East Center for Strategic Studies, Turkey, Volume 12, Issue 2, December 31, 2020.
26- Majid Kayali, The Gaza War/Al-Aqsa Flood: Justifications and Introductions, Paths and Outcomes, Arab Affairs, General Secretariat of the League of Arab States, Issue 196, December 19, 2023.
27- Mayada Ali Haider and Haider Abdullah, The Impact of the Gulf Conflict on the Libyan Crisis after 2011, Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, College of Political Sciences, Volume 19, Issues 41 and 42, December 31, 2019.
28- Mohamed Taha, a former diplomat highlights the constants of Egypt's position on the Sudan crisis, Al-Masry Al-Youm, Saturday 12/30/2023. Viewed on: 1/16/2024. Available at the following link: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3064913

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

29- Mona Bou Maaza, The Military Intervention of the Arab Coalition Countries in Yemen, Notebooks of Politics and Law, University of Kasdi-Merbah Ouargla, Faculty of Law and Political Sciences, issue June 19, 2018.
30- Muhammad Al-Subayati, The Libyan Crisis between International Interventions and Regional Mediations, Studies, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, Shawwal 1438 AH, July 2017 AD.
31- Muhammad Mahmoud Al-Mughni, "The position of the League of Arab States on the Palestinian issue through the resolutions and official statements issued by it (1987-2006 AD)," Master's thesis, Islamic University - Gaza, Faculty of Arts, Department of History and Archeology, 2016 AD.
32- Muhammad Qashqoush and others, Sudan...a new hotspot in the arc of protracted crises, Policy Papers, Al-Ahram Foundation, Center for Political and Strategic Studies, April 2023.
33- Muhammad Salman Tayea and Hind Falah Ali, The Yemeni conflict and its impact on the regional environment 2011-2021, Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Article 13, Volume 7, Issue 14, July 2022.
34- Nahrin Jawad Sharqi, The Role of the Arab League in the Syrian Crisis, Journal of Political Science, No. 58, Volume 2019.
35- Ola Zaki Daoud, The role of functional theory in analyzing the policies of the League of Arab States during the period 1945-2014, Master's thesis, Middle East University, - College of Arts and Sciences, Department of Political Science, 2015.
36- Saad Haqqi Tawfiq, Principles of International Relations, The Legal Library, Baghdad, 5th edition, 2010.
37- Salmi Assia, The Role of the League of Arab States in Resolving Arab Issues, Master's Thesis, Abdelhamid Ben Badis University of Mostaganem, Faculty of Law and Political Sciences, 2022.
38- Suzan Atef, 3 emergency meetings of the Arab League regarding Syria and Sudan, Al-Masry Al-Youm newspaper, Friday 5/5/2023. Viewed on 1/16/2024. Available at the following link: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2879187
39- The Arab League calls for an immediate cessation of clashes in Sudan, Al-Shart Al-Awsat, April 2023, viewed on: 1/16/2024. Available at the following link: https://aawsat.com/home/article/4277446
40- The Houthis: The Arab League plays a negative role in the Yemen crisis, Al-Quds Al-Arabi, April 1, 2019, viewed on: 1/15/2014. Available at the following link: https://www.alquds.co.uk
41- United Nations: More than 12 thousand were killed in the Sudan war, Asharq Al-Awsat, viewed on: 1/16/2024. Available at the following link: https://aawsat.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/